ترجمة شعار الأمل بالعمل اقتصادياً

مرحلة جديدة نحو إعادة الإعمار والبناء

الوطن

يتحقق الازدهار الاقتصادي وينمو بوتائره المعتادة عندما تتكاتف الجهود الرسمية والشخصية لتصب في بوتقة واحدة، هي رفعة الوطن وإعلاء شأن الأمة، وهذا لا يتحقق إلا بالتوجه الحقيقي نحو إعادة كل وتائر الإنتاج والاستفادة القصوى من الإمكانات والمقومات المتاحة، سواء أكانت تجهيزات أم كوادر بشرية مسلحة بالعلم والخبرات، فشحذ الهمم من جديد وتصويب طريقها نحو العمل والإنتاج، هما الأنجع في مرحلة حساسة، مرحلة ما بعد حرب فعلت كل ما فعلته بالاقتصاد من تأثرات طالت أسسه وبناءه وقنواته الإنتاجية، فمع قرب الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس للبلاد، الجميع مطالب بوقفة مع الذات ليس فقط لاختيار الرئيس المؤمن بقضايا ومسائل وطنه، الحريص على إعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بواقع المواطن معيشيا، بل القادر على نقل البلاد إلى مستويات متطورة من نواحي الإنتاج والعمل لتحقيق نتائج أفضل تعود نفعاً وخيراً على الجميع.. فالانتخاب لهذا الاستحقاق واجب وطني على كل مواطن، من أجل استكمال الإصلاح الاقتصادي والإداري، وإعادة حركة البناء والنمو، بعد أن خلفت الحرب ما خلفت من خراب ودمار، على أيدي عصابات إرهابية حاقدة، المستقبل يحتاج وقفات وطنية كبرى، ممارسة حقيقية للحق الدستوري واختيار الرئيس الذي يمثل تطلعات الجماهير ويتحسس مواجعها ويسعى لتحقيق طموحاتها بشتى السبل، الرئيس الذي يجسد الرؤى الوطنية الصادقة في حماية وصون راية البلد لتبقى خفاقة، الرئيس الساعي إلى تحقيق نتائج باهرة على صعد الإنتاج والنمو والرفاهية الاجتماعية.

فالمرحلة المقبلة.. هي للإنتاج والاستفادة من كل المقومات الموجودة في القطاعات العامة والخاصة، فبالعمل تزداد قوة الإنتاج وتتنوع، وعندها تتحقق مستويات تنعكس على الأمن الغذائي ونمو الاقتصاد ويعزز كل ذلك قوة ومنعة البلد، وتتقلص الفاتورة الخارجية لشراء قيم مواد وسلع بالقطع الأجنبي، بسواعد أبناء البلد وإنتاجهم ومواكبتهم على تحقيق أعلى مستويات الإنتاج سيغيرون من المعادلات الشيء الكثير.. ويتحقق مستوى المعيشة الجيد ومن ثم بناء اقتصادي قوي.

يوم السادس والعشرين من الشهر الجاري يشكل نقطة تحول كبيرة في مسار شعبنا وطنية بامتياز، مرحلة ليثبت السوريون أنهم قادرون بحق، وها هي صور احتفالاتهم بالميادين ومن وراء خطوط الإنتاج تبرهن أصالة معدنهم وحبهم لبلدهم ولرئيسهم.

لأن جماهير الوطن ستقول كلمتها الحرة ويختار العنوان الأبرز، مرحلة العمل والإنتاج، سيختار الرئيس الذي يحقق الطموح في البناء وإعادة الإعمار وتطبيق الإصلاح والتنمية وكل ما يلزم لتطوير وتقدم سورية.

لا وقت للخنوع أو الاستسلام لإرادات وارتهانات من هنا وهناك، فالشعب السوري تفهم وتصدى لكل أساليب الطامعين، ولن يقبل أو يساوم على كلمته وحقه الدستوري، سيشارك وبقوة في صنع ملحمة وطنية كبرى، سيعود للإنتاج والعمل لكي ينتج ويصنع ويصدر، ويعزز كل مقومات وجوده، وهذا إرث للشعب السوري المقاوم، لقد أثبتت الأيام والتجارب أنه الشعب المعجزة القادر على صنع المعجزات وتحمل أعتى الصعاب، أنجز ديمقراطية بذاته وبإرادته الوطنية ودفن أحلام الطامعين وكل من أراد تدمير سورية إلى غير رجعة كما عد إنجاز هذا الاستحقاق خطوة باتجاه تحقيق النصر الكبير، فالمشاركة بالاستحقاق باعتبارها واجباً وأيضاً نصراً دستورياً، من جهة، واستمراراً لعجلة الإنتاج الصناعية والزراعية، كل ذلك أولويات ومقتضيات للمرحلة المقبلة، بات المواطن السوري يعرفها ويتقنها، وسيختارها كدين له الأمر الذي سينقله إلى بر الأمان والإنتاج والنمو المتطور.

مرحلة عمل وإنتاج، مرحلة مسؤولية وطنية بامتياز، مرحلة ليثبت السوريون

البرازي لـ«الوطن»: صدى إيجابي للمرسوم «٨» وساهم بتخفيض المخالفات وخفض الأسعار بنسبة ٢٠ بالمئة

هناء غانم

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي لـ«الوطن» أن تطبيق المرسوم التشريعي رقم /٨/ الخاص بحماية المستهلك لاقى صدى إيجابياً على واقع الأسواق حيث شهدت الأسواق انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار والأهم حسب الوزير أن هناك انخفاضاً في عدد المخالفات الجسيمة بحكم أن هذا المرسوم جاءت فيه عقوبات جزائية رادعة أعطت نتائج إيجابية على أرض الواقع وعلى مستوى الأسواق بشكل عام، لكن في الحقيقة الرهان الأكبر يكون أولاً بالتزام التجار بحدود الأرباح المحددة لهم وفق النشرة الصادرة عن مديرية الأسعار في الوزارة الأمر الذي يجب أن يكون لغرف التجارة دور فيه. إضافة لذلك وهو الأهم – حسب الوزير – أن تكون ثقافة الشكوى لدى المواطن ومرافقته للأسواق هي جزء من عملية الرقابة لأن عمل دوريات التموين والجهاز الرقابي لدى الوزارة وحده لا يكفي لأن يحقق رقابة شاملة ويجب أن يكون للمستهلك والمجتمع المحلي دور مباشر بضبط الأسعار.

الوزير البرازي أضاف: إن الأسواق اليوم تشهد استقراراً نوعاً ما وهناك أكثر من سبب لذلك أولها هو استقرار سعر الصرف الذي مر بمرحلة تذبذب كبير في سعر الصرف وزيادة في أسعار القطع الأجنبي على حساب الليرة السورية، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادات كبيرة على أسعار المواد والسلع الغذائية خصوصاً قبل شهرين، مشيراً إلى أنه اليوم وبعد استقرار سعر الصرف تبين ومن خلال الأسواق أن هناك انخفاضاً بالأسعار ولاسيما المواد الأساسية بنسبة ٣٠ بالمئة والسبب الآخر أن الأسواق تأثرت بجانب آخر هو عدم توفر المحروقات لكن اليوم بعد توفر «كل من الديزل والبنزين والمازوت وحوامل الطاقة عموماً سوف ينعكس إيجاباً على انخفاض جديد بالأسعار، مؤكداً أن مديرية الأسعار في الوزارة تعمل وفق برنامج بيانات التكلفة سواء للمواد المنتجة أم المستوردة وبناء على هذه البيانات سيتم تحديد نسبة محددة للربح من المفترض عدم تجاوزها وهذا ما يقوم عليه العمل في إطار الرقابة.

وأشار الوزير إلى أنه كان هناك جولة على بعض المحافظات مؤخراً وتم الاستماع إلى غرف التجارة والصناعة والسياحة والحرف لمعرفة مشكلاتهم لنقلها إلى الفريق الحكومي بشكل مباشر ومعالجتها وتم توضيح وشرح لبنود المرسوم رقم /٨/ وآليات تنفيذه وصيغة العمل التي تضمن استقرار السوق وتنظيم حركة البيع والشراء وفق الأصول والقوانين المرعية بما ينعكس إيجاباً على المنتج والتاجر والمستهلك في آن معاً.. وهناك توضيح أيضاً لآليات العمل الخاصة بالتسعير والإنتاج والمواصفات والمقاييس السورية إضافة إلى أن الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات التنفيذية لمضمون المرسوم لما فيه المصلحة للجميع وهو ما يعطي التاجر مرونة كبيرة في مسألة التسعير وتحديد المواصفات وفق المقاييس من دون الخروج عن مواد المرسوم وفحواها.

وفي سياق متصل تواصلت «الوطن» مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمحافظة ريف دمشق عمران سلاخو الذي أكد أنه وبالأرقام هناك انخفاض في عدد المخالفات ولاسيما الجسيمة التي انخفضت بنسبة من ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة إلا أن من يخالف مستمر بالمخالفة ونحن مستمرون بمحاربتهم حتى النهاية حيث بلغ إجمالي الضبوط المنظمة منذ تطبيق المرسوم/٨/ ٤٧٦ ضبطاً منها ٤٢٥ ضبطاً عدلياً وحوالي ٥٠ عينة خلال الأسبوع الماضي، والمخالفات الجسيمة التي تم تنظيمها متعددة منها ضبوط مواد منتهية الصلاحية حوالي ٨ ضبوط إضافة لضبوط الغش والتدليس ١٠ ضبوط وضبوط المواد من دون المواصفات على المادة ٢٣ ضبطاً، أما ضبوط المخابز التموينية فـ ١٣ ضبطاً تموينياً تشمل ضبوط نقص الوزن وسوء صناعة وبيع الخبز بالعدد وتجميع البطاقات الإلكترونية بقصد الاتجار بالمادة.

أما ضبوط المحروقات وحسب سلاخو فهناك ١٨ ضبط ميزة السفر للبطاقة الإلكترونية بين محافظتين بقصد استخدام المادة للاتجار بالبطاقة الإلكترونية إضافة إلى ضبطين للتجارة بالمحروقات من البنزين والمازوت إضافة إلى ضبوط مختلفة بلغ عددها ١٢ ضبطاً منها السعر الزائد وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم وجود لوحة، أما ضبوط الاتجار بمادتي الدقيق والخبز التمويني حسب سلاخو فقد بلغت ١٠ ضبوط.

وأضاف: إن الجولات الميدانية لدوريات التموين لضبط جميع عمليات الغش والتزوير والاحتكار وغيرها من المخالفات في الأسواق مستمرة وسيتم اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين، مؤكداً أن قانون حماية المستهلك الجديد يطبق بكل مواده على كل من يخالف القانون.

الانتخابات الرئاسية 2021

ماذا يمكن أن نفعل لتجاوز أثر التغيرات المناخية؟

«الزراعة» و«أكساد» - يبحثان قلة الأمطار ونتائجها على الموسم الزراعي

وزير الزراعة: تأثر كبير طال الإنتاج الزرعي.. ولابد من إيجاد مؤسسات تمويل زرعي

الوطن

أقامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» ورشة عمل حول أثر التغيرات المناخية على القطاع الزراعي والتكيف معها في محافظة حماة بحضور وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا، ووزير الموارد المائية الدكتور نصر الدين العبيد، ومحافظي حماة وإدلب والرقة، وأمين فرع حزب البعث في حماة وممثلي وزارة الإدارة المحلية والبيئة وكليات الزراعة في جامعة البعث وحماة ونقابة المهندسين الزراعيين واتحاد الفلاحين وهيئة الاستشعار وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في سورية واتحاد الغرف الزراعية.

وقدم وزير الزراعة المهندس حسان قطنا عرضاً شاملاً حول التغيرات المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي والحلول للتكيف مع هذه التغيرات لتخفيف أثرها على الإنتاج والفلاح واستثمار جميع الموارد لتحقيق الاستقرار الإنتاجي والغذائي.

وأكد وزير الزراعة أن الهدف من الورشة هو تسليط الضوء على التغيرات المناخية والجفاف وارتفاع درجات الحرارة التي حدثت هذا العام وتأثر الإنتاج الزراعي بشكل كبير وخاصة المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية من القمح والشعير وخاصة المساحات البعل وأيضاً الأشجار المثمرة والمناطق الحراجية التي تعتمد على الأمطار بشكل رئيسي في زراعتها ونموها وحياتها.

وبيّن الوزير أنه في هذا العام كانت معدلات هطول الأمطار منخفضة جداً على كامل الأراضي والمحافظات السورية خلافاً للسنوات السابقة حيث انخفضت معدلات الهطول في سنوات سابقة وحدث جفاف ولكن في بعض مناطق الاستقرار الزراعي أو بعض المحافظات إلا أنه في هذا العام كان شاملاً لكل الأراضي السورية.

وأشار الوزير إلى أن الورشة يحضرها جميع الفنيين المتخصصين والباحثين من المنظمات والجامعات وهيئة البحوث الزراعية والاتحادات والجمعيات والفلاحين للحوار المباشر حول ماذا يمكن أن نفعل لتجاوز أثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي، لأن التغيرات المناخية ليست في سورية فقط وإنما في المنطقة العربية ككل، وهذا يستدعي أن يكون هناك تعاون إقليمي ومحلي لتنفيذ برامج معينة لتجاوز آثارها.

وأوضح الوزير أنه تم اليوم عرض إحدى التجارب التي نفذت من قبل هيئة البحوث الزراعية بالتعاون مع «أكساد» لاستخدام الزراعة الحافظة كأحد وسائل مواجهة هذه التغيرات المناخية، منوهاً بأنه لدى وزارة الزراعة أكثر من ٢٠ عاملاً يمكن أن تتدخل بها لتخفيف أثر هذه التغيرات، لافتاً إلى أن المشكلة ليست بفقد الإنتاج فقط وتأثر الفلاحين لأن الفلاحين عندما يفقدون إنتاجهم يفقدون معهم أمنهم الغذائي وإمكانية الزراعة في العام القادم لعدم امتلاكهم موارد مالية لتأمين المستلزمات وبالتالي أصبح لابد من إيجاد مؤسسات تمويل زراعي وتغيير أساليب التمويل المتبعة حالياً في المصرف الزراعي التعاوني لتمكين الفلاحين من الزراعة في العام القادم، وعلينا كقنيين التعاون مع المنظمات ومراكز البحث العلمي والجامعات لإيجاد برامج ومشاريع متخصصة بمواجهة أثر التغيرات المناخية وتعديل الدورات الزراعية ودراسة مناطق الاستقرار الزراعي وتعديل أساليب الفلاحة والمعاملة السمادية والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وإدارة الأصناف المناسبة والملائمة للزراعة التي تواجه الجفاف، ووضع مشروع وطني متكامل لتطبيق تقنيات الري الحديث بشكل أوسع على كامل الأراضي السورية.

من جهته أكد مدير عام «أكساد» الدكتور نصر الدين العبيد في كلمة له أن هذه الورشة تهدف إلى توحيد وتنسيق الجهود الوطنية للتعامل مع قضايا تغير المناخ والتكيف معها، وتجاوز آثارها، وزيادة المرونة للتصدي المتكامل لها، ودعوة كل الوزارات والمؤسسات الوطنية والمنظمات المعنية للمشاركة وتضافر الجهود في مواجهة الآثار السلبية التي تفرضها التغيرات المناخية وموجات الجفاف التي تتعرض لها البلاد، والتباحث في إيجاد الحلول المناسبة للتكيف معها، واختيار محافظة حماة لانعقادها باعتبارها تمثل الظروف المناخية والطبيعية للمنطقة الوسطى من الجمهورية العربية السورية، والمهد الأوسع لزراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية.

وأوضح أن منطقتنا العربية تعاني من قلة الأمطار وشح مواردها المائية، حيث بلغ عدد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي تسع عشرة دولة، منها ست دول عربية ينخفض النصيب السنوي للفرد فيها إلى أقل من مائتي متر مكعب، يتوقع أن يتفاقم هذا العجز المائي في المستقبل بسبب تأثيرات التغيرات المناخية، لذلك أكدت الإستراتيجية العربية على الأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (٢٠١٠-٢٠٣٠)، والتي عمل «أكساد» على وضع خطتها التنفيذية وتطبيقها، وعلى أهمية موضوع التغيرات المناخية، وقال: انطلاقاً من ذلك أولينا خلال السنوات العشر الماضية أهمية متقدمة لموضوع التغيرات المناخية، والتكيف مع آثارها، فنفذنا العديد من المشاريع والدراسات في هذا المجال، كان أهمها مشروع دراسة التغيرات المناخية في المنطقة العربية.

وقد قام عدد من الخبراء والباحثين في المركز العربي «أكساد» بتسليط الضوء على التغيرات المناخية التي تأثرت بها سورية والممارسات الزراعية الجيدة التي تقوم بها وزارة الزراعة في سورية للتكيف مع هذه التغيرات وهي الزراعة الحافظة واستنباط الأصناف المقاومة للجفاف والأسمدة الحيوية ومحسنات التربة (الهدروجيل، الزيوليت، المواد العضوية) والتسميد الأخضر والزراعة العضوية والمياه غير التقليدية وحصاد مياه الأمطار واستعمال المقنّن المائي والري الحديث والإنذار المبكر للجفاف والزراعة الذكية مناخياً.

> العبيد: سيتفاقم العجز المائي في المستقبل بسبب تأثيرات التغيرات المناخية

تأتي أهمية الورشة وضرورتها بعد تعرض القطاع الزراعي في سورية هذا العام إلى ظروف استثنائية نتيجة للتغيرات المناخية التي تأثرت بها البلاد أدت إلى تدني إنتاجية الأراضي وتناقص الغلة بسبب الإجهاد الحراري وسوء توزع الهطول المطري والجفاف، وانخفاض مردود الأراضي الرعوية الناتج عن تدهور الغطاء النباتي الرعوي واضمحلاله، والآثار طويلة الأمد على تدهور الأراضي وتناقص مساحتها القابلة للزراعة، وعلى تسارع انجراف التربة وتباطؤ عمليات تحليل المادة العضوية وندرة موارد المياه.

وقد قامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمركز العربي «أكساد» بتنظيم هذه الورشة لتسليط الضوء على أهمية التعاون والتشاور في زيادة المرونة تجاه التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها السلبية على الموارد الطبيعية والنظم البيئية للحد من آثارها السلبية على القطاع الزراعي.

وسبق للمركز العربي «أكساد» أن باشر العمل على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال عدة إجراءات منها تطبيق نظام الزراعة الحافظة باعتبارها تساعد على المحافظة على التربة ومنع تدهورها وزيادة رطوبتها، وتوفير مدخلات الإنتاج، وتساعد على حصاد المياه وإعادة نشره، كما تؤدي إلى تحسين إنتاجية المحاصيل وزيادة كفاءة استعمال المياه، وتقليل تكاليف الإنتاج الزراعي. كما نفذ «أكساد» الزراعة الحافظة على مساحة (٣٠٠٠٠) هكتار موزعة على محافظات الحسكة ودرعا وحماة وحلب والرقة، وأدى ذلك إلى زيادة الإنتاج وتخفيض استهلاك الوقود وكمية البذار وتوفير مياه الري.

«السورية للتجارة» تنوي بيعه بنصف سعر السوق

عقد توريد الـ١٠ ملايين ليتر من الزيوت يحتاج لأسبوعين

ماشطة : إبرام عقود جديدة لتوريد مواد «السكر والرز والشاي»

الوطن

كشف معاون مدير عام المؤسسة السورية للتجارة الياس ماشطة لـ«الوطن» أنه يتم العمل على إنجاز عقد توريد ١٠ ملايين ليتر من الزيوت للمؤسسة في مديرية اقتصاد طرطوس وعند استكمال إجازة الاستيراد يحتاج التوريد لنحو أسبوعين حتى يتم تأمين الكميات التي اشتمل عليها عقد التوريد وأن هذه الكمية مخصصة للتوزيع كمواد مقننة عبر البطاقة العائلية مقدراً أن يكون سعر مبيع الليتر من هذه الزيوت بأقل من السعر المماثل للمنتج ذاته في السوق بحدود ٥٠ بالمئة في الحد الأدنى.

وحول ما يشاع عن إلغاء مادة الرز من البطاقة بين ماشطة أن المؤسسة حريصة على توزيع كل المواد المقننة عبر البطاقة على المواطنين لكن أحياناً يحكم ذلك مدى توافر المادة وحول مادة الرز هناك بعض الصالات أو المراكز لم يعد يتوافر لديها مادة الرز ومع انتهاء تمديد العمل بالدورة الحالية مع نهاية الشهر الجاري تترك هذه الصالات الخيار أمام المواطن، إما للانتظار ريثما يتم توافر مادة الرز للحصول عليها إلى جانب مادة السكر وإما في حال رغب في عدم الانتظار يمكنه حذف طلب مادة الرز وحصوله على مادة السكر وفق الكميات المخصصة له.

وبيّن أن المؤسسة تعمل بكل طاقتها عبر التنسيق مع الحكومة لتأمين مختلف المواد المقننة وهناك العديد من العقود التي تم إبرامها لتوريد هذه المواد (السكر والرز والشاي) ويتوقع تنفيذها قريباً بما يسمح بتوزيع كل مستحقات المواطنين من هذه المواد المقننة وتأمين كميات جديدة من المخازين لهذه المواد.

وسبق نسبة تنفيذ التوزيع للمواد المقننة حتى تاريخه أشار ماشطة إلى أنها تتراوح في المحافظات بين ٧٥-٩٩ بالمئة ويتم متابعة نسب التنفيذ في المحافظات من إدارة المؤسسة تباعاً لتحقيق أكبر قدر ممكن من معدلات التوزيع عبر تأمين المواد ونقلها وإيصالها لمختلف الصالات ومراكز التوزيع، وفي هذا الاتجاه تعمل المؤسسة على التوسع في عدد منافذ البيع التابعة لها لضمان نفاذ وتوزيع المواد المقننة لكل المواطنين بسهولة ويسر.

وبيّن معاون مدير المؤسسة أن توزيع المواد المقننة للدورة الحالية مستمر حتى نهاية الشهر الجاري للمواطنين الذين لم يحصلوا عليها، لافتاً إلى أنه لم يتضح حتى اللحظة إن كان سيتم تمديد مدة التوزيع لبعد نهاية الشهر الجاري أم لا ولم يصدر أي قرار بهذا الخصوص وهذا الأمر مرهون بنسبة التوزيع التي سيتم الوصول إليها.

وأشار إلى أن عدد سكان محافظة دمشق كبير وفيها نحو ١٠٠ ألف نسمة من خارج المحافظة لذا لم تصل نسبة التوزيع فيها لحدود ٩٩ بالمئة بل وصلت نسبة التوزيع فيها فعلياً لحدود ٨٠ بالمئة حتى تاريخه.

وأكد ماشطة أنه خلال فترة تمديد التوزيع تم تكثيف عدد الرسائل، مبيناً أنه بمجرد وصول المواد المقننة إلى الصالات يتم إرسال الرسائل للمواطنين المسجلين وتوزيع المواد المقننة عليهم.

وأشار إلى وجود توريدات من المواد المقننة لكن هناك بعض المستوردين يتعثرون في بعض الأحيان باستيراد المواد، لافتاً إلى أن الزيت النباتي الموجود حالياً في صالات السورية للتجارة هو من الزيت الذي تحصل عليه السورية للتجارة بنسبة ١٥ بالمئة من الكمية المستوردة من التجار وتم طرح المادة فوراً والصالات مملوءة بها حالياً.

وعن البدء بالتسجيل على المواد المقننة للدورة القادمة أوضح ماشطة أن التسجيل على المواد المقننة يبدأ بمجرد الانتهاء من التوزيع للدورة الحالية، مشيراً إلى أنه لم يتم حتى اللحظة تحديد موعد البدء بالتسجيل على المواد المقننة للدورة القادمة ولم يعرف إن كانت مدة التوزيع في الدورة القادمة شهرين أم ثلاثة أشهر ولم يصدر أي قرار بهذا الخصوص من وزارة التجارة الداخلية.

وعن طرح كميات إضافية من اللحوم عبر صالات التجارة بيّن أنه تتم زيادة العرض من اللحوم في صالات السورية حسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لدى المؤسسة من اللحوم الحمراء (العجل والخاروف) ولحوم الفروج، وأن سعر مبيع هذه اللحوم أقل من السوق بنحو ٥ آلاف ليرة وهي لحوم محلية وهناك خطة تعمل عليها المؤسسة لتأهيل مسلخ الزبلطاني والزرائب التي خرجت عن العمل في حماة خلال السنوات الماضية وهو ما يسمح بطرح كميات واسعة من اللحوم في السوق عبر صالات السورية وخاصة أن زرائب حماة تتسع لتربية أعداد كبيرة من تربية القطعان (العجول والخراف).

وخارج المواد المقننة واللحوم بين ماشطة أنه تتم الاستفادة من تخصيص المؤسسة بـ١٥ بالمئة من التوريدات التي ينفذها التجار وطرح هذه الكميات أيضاً في الصالات بسعر الكلفة مع هامش ربح بسيط لتغطية بعض النفقات وكل ذلك بهدف توفير المواد والسلع التي يحتاجها المواطن بشكل أساسي بأسعار مقبولة.

وفي هذا السياق بين مدير فرع السورية للتجارة بدمشق طلال حمود لـ«الوطن» عن طرح كميات من زيوت دوار الشمس وزيوت الصويا تم الحصول عليها وتأمينها من حصة المؤسسة السورية من إجازات الاستيراد التي ينفذها التجار ويتم توزيعها على معظم صالات دمشق حيث يتوافر لدى فرع دمشق نحو ١٣٠٠ صندوق من زيت الصويا ونحو ٩٠٠ صندوق من زيت دوار الشمس سعة الصندوق نحو ١٢ ليتراً، على حين مبيع الليتر الواحد بين ٧ آلاف ليرة و٧٥٠٠ ليرة وهي ماركات جيدة وعليها إقبال واسع من المواطنين وأسعارها منافسة لما هو معروض ومتوافر في السوق وخاصة أن المؤسسة تدرس أسعارها بالتوافق مع النشرات التموينية التي تصدر عن وزارة التجارة الداخلية حيث تكون هوامش الربح في حدها الأدنى بغية تأمين سلع جيدة وبأسعار مناسبة للمواطنين وخاصة خلال الظروف الحالية.